

أجود التقريرات

[256] وجود المقتضى للضد الآخر فعدمه مستند إلى عدم مقتضيه لا إلى وجود ضده وهذا

بالنسبة إلى إرادة شخص واحد في غاية الوضوح لاستحالة تحقق إرادة كل من الضدين في آن واحد وأما بالنسبة إلى إرادة شخص للضدين فلان إحدى الإرادتين تكون مغلوقة للإرادة الأخرى فلا تكون متصفة باقتضاء فيكون وجودها كعدمها لعدم القدرة على متعلقها (وبالجملة) تضاد المعلولين يستلزم تضاد مقتضيهما فلا يمكن اجتماعهما في الخارج ليكون أحد المعلولين مانعا من تأثير مقتضى الآخر ومزاحما له بداهة ان وجود أحد الضدين في عرض وجود الآخر محال يمتنع تحققه في الخارج وما كان كذلك يستحيل وجود المقتضى له فان اقتضاء المحال محال فإذا فرض وجود المقتضى لأحد الضدين فلا محالة يكون المقتضى للآخر محالا فأتضح ان المانع المتوقف على عدمه وجود المعلول هو ما كان مزاحما لتأثير المقتضى اثره عند اجتماع شرايطه وهذا المعنى مفقود في الضدين كما عرفت فلا وجه لدعوى توقف أحدهما على عدم الآخر الا توهم ان المعاندة والمنافاة بين الوجودين تقتضي التوقف المزبور وهو توهم فاسد (1) إذا لو تم ذلك لكان تحقق كل من النقيضين متوقفا على عدم الآخر أيضا لوجود الملاك فيه وبطلانه غنى عن البيان وإقامة البرهان وعلى ما ذكرناه من ان مرتبة المانعية انما هي بعد وجود المقتضى مع الشرايط يترتب امتناع كون أحد الضدين شرطا لشيء والآخر مانعا منه لان المفروض ان مانعية المانع انما هي في طرف وجود المقتضى مع بقية الشرائط فلا بد من امكان اجتماع المانع والشرط وجود أو الضدان بما انه لا يمكن اجتماعهما يستحيل كون

_____ - اين ذلك من فرض وجود المقتضى من الضدين في

نفسه لا يقيد اجتماعه مع الآخر ولو لا ما ذكرناه لاستحال استناد عدم الشيء إلى وجود مانعه ابدا لان الاثر المترتب على وجود المانع ان لم يكن مضاد للممنوع فلا موجب لكونه مانعا منه وان كان مضادا له فكيف يعقل وجود المقتضى لما فرض ممنوعا ليستند عدمه إلى وجود المانع 1 - هذا التوهم وان كان فاسدا في نفسه على ما سيجئ بيانه الا انه لا يرد عليه ما افيد في المتن من استلزامه توقف أحد النقيضين على عدم الآخر مع انه واضح بطلان (وجه عدم الورد) هو ان توقف شيء على شيء يتوقف على مغايرتهما خارجا ومن الواضح ان عدم الشيء هو بنفسه نقيض وجوده فلا معنى لتوقفه على عدم نقيضه كما ان عدم العدم عنوان ومرآة للوجود فلا معنى لتوقف الوجود عليه (*) _____